الأُسْرة الحجازية والحياة الاجتماعية في العصر المملوكي

(٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م)

محمد بن جرمان العواجي السعدي

باحث في التاريخ والحضارة الإسلامية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية ـ مينسوتا ـ أمريكا.

الرقم الجامعي(١١٩٢٥٣)

الملخص:

يتناول البحث الأُسْرة الحجازية والحياة الاجتماعية في العصر المملوكي، ودور التركيب الطبقي في المجتمع الحجازي من أشراف وقضاة ومشايخ وتجار وأعراب وغيرهم من عامة المجتمع؛ وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية للأُسْرة. وتأثير الأوضاع الاقتصادية على حياة الأُسْرة الحجازية؛ في الزراعة والصناعة والتجارة وبعض الحرف الأخرى.

ومن أهم نتائج البحث: أن المجتمع الحجازي قد انقسم على فئات اجتماعية متنوعة، كان في مقدمتها الأشراف من آل بيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فضلًا عن الجماعات والأُسْر القديمة، وكذلك القضاة. وقد ظل لقبيلة قريش وضعها المهم والمتميز في المجتمع الحجازي، فضلًا عن خدّام الكعبة والمشايخ والمجاورين، إلى جانب المماليك والعبيد والجواري والأعراب والبسطاء.

Research Summary

The research deals with the Hijazi family and social life in the Mamluk era, and the role of the class structure in Hijazi society, including nobles, judges, sheikhs, merchants, Arabs and other members of the general community. This affected

the social life of the family. the impact of economic conditions on the life of the Hijazi family; In agriculture, industry, commerce and some other trades.

Among the most important results of the research: that the Hijazi society was divided into various social groups, in the forefront of which were the nobles from the family of the Prophet - may God's prayers and peace be upon him -, as well as the old groups and families, as well as the judges. The Quraysh tribe has maintained an important and distinguished position in the Hijazi society, as well as the servants of the Kaaba, the sheikhs and the neighbors, along with the Mamluks, the slaves, the maidservants, the Bedouins and the simple people.

المقدمة:

لقد عرف الشرق العربي الإسلامي المماليك – كظاهرة سياسية – في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وبالتحديد في عهد الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨- ٢٢٧هـ/ ٨٣٣-٨٤٣م)، الذي أكثر من الغلمان الأتراك؛ ليدعم بهم نفوذه السياسي بعد انعدام ثقته بالعرب. وبدأ وضع المماليك يتطور بتأسيس الدولة الطولونية (٢٥٤- ٢٩٢هـ/ ٨٦٨- ٩٠٥م)، والإخشيدية (٣٢٣- ٣٥٨هـ/ ٩٣٥- ٩٦٩م)، حتى بلغ عددهم ما يزيد على أربعمائة ألف جندي، وذلك لدعم النفوذ السياسي للدولتين في مواجهة الخلافة العباسية.

ولما اتجه الفاطميون إلى المشرق لجأوا إلى شراء المماليك الأتراك للحفاظ على استقلال دولتهم، حتى قامت الدولة الأيوبية في مصر (٥٦٧- ٦٤٨هـ/ ١١٧١- ١٢٥٠م)، فجلب خلفاء صلاح الدين الأيوبي أعدادًا غفيرة من المماليك للاستعانة بهم في حروبهم.

ويعد الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧- ٦٤٧هـ/ ١٢٣٨- ١٢٤٩م) المسئول الأول عن تأسيس فرقة المماليك البحرية في مصر بعد أن تخلى عن جنوده الأكراد واشترى المماليك الأتراك، وأسكنهم جزيرة الروضة، وكان عددهم وقتئذٍ نحو ألف مملوك.

وبعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب في سنة (٦٤٨هـ/ ١٢٤٩م) وما تلاها من أحداث في معركة المنصورة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، ثم في عين جالوت ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، وما ترتب عليها من نتائج سياسية، تأكد تفوق العناصر المملوكية المقاتلة وأحقيتها في الحكم.

ويعد دخول السلطان ركن الدين بيبرس (٦٥٨- ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠- ١٢٧٧م) إلى قلعة الجبل – مقر الحكم – ليلة الاثنين ١٩من ذي القعدة البداية الحقيقية للنظام السياسي المملوكي في القاهرة بعد سلسلة من الأحداث الدامية استمرت عشر سنوات حكم خلالها خمسة سلاطين آخرهم سيف الدين قطز الذي قُتل غيلة على يد بيبرس وأعوانه من الأمراء المماليك. وقد وضع النظام السياسي المملوكي في مصر على مبدأ الاختيار الطبيعي، بمعنى أن الأقوى هو الذي يتبوأ مقعده في الحكم بعد مقتل قطز في رمضان سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م؛ إذ سار الأمراء الذين اشتركوا في قتله إلى الدهليز السلطاني بالصالحية، واتفقوا على سلطنة بيبرس الذي يعد المؤسس الحقيقي لسلطنة المماليك.

يعتبر عصر سلاطين المماليك من العصور المهمة في التاريخ الإسلامي بشكل عام؛ حيث امتد من عام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م إلى عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م، وهي فترة ليست بالقصيرة، تحددت خلالها النظرية السياسية للدولة في ضوء الظروف العسكرية المصاحبة لقيامها، والتي تمثلت في معركتي المنصورة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، وعين جالوت ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م، ثم في إحياء الخلافة العربية العباسية بالقاهرة ٦٦١هـ/ ١٢٦٣م كواجهة شرعية لتأكيد السيادة المملوكية المطلقة في حكم العالم العربي الإسلامي، والتي امتدت في بداية تأسيس الدولة لتشمل أراضي الديار المصرية والبلاد الشامية والديار البكرية والحجازية واليمنية والفراتية.

لقد حكمت دولة سلاطين المماليك مصر والشام والحجاز قرابة ثلاثة قرون من الزمان (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م) بعدما استطاع سلاطين هذه الدولة أن يواصلوا دور بني

أيوب في حركة الجهاد الذي ساد المنطقة العربية آنذاك؛ لتخليصها من الاحتلال الصليبي الذي ظل يتمركز في الساحل الشامي وبعض المدن الشامية.

وكان للحجاز شأن آخر؛ لوجود الحرمين الشريفين اللذين تتعلق بهما قلوب المسلمين في كل ديار الإسلام. والمماليك مغتصبون للحكم من أسيادهم الأيوبيين، ومن ثم كان يتوجب عليهم البحث عن شرعية دينية لحكمهم؛ إذ إن قوتهم العسكرية التي وقفت في وجه المغول وتصدت للصليبيين لم تكن كافية لإعطائهم هذه الشرعية، ومن ثم بحثوا عن الواجهة الدينية لحكمهم. وكانت بلاد الحرمين أفضل وسيلة لكسب تأييد المسلمين ودعمهم. ولكن لا يمكن دخول بلاد الحجاز بجيش ومحاربة أهالي الحرمين وإجبارهم على الدخول تحت طاعة المماليك.

وقد اتبع المماليك سياسة أخرى تجاه الحجاز لتدخل أراضيه تحت طاعتهم، وهي سياسة التقرب للحرمين بالمساعدات المادية بثوب إعلامي؛ حيث كان يتم الإعلام والإعلان عن كل خطوة تتخذ تجاه أهالي الحرمين الشريفين، سواءً أكانت مساعدات للأهالي إبان المجاعات، أم ترميم الحرم النبوي الذي لحقه حريق في ظل وجود الخلافة العباسية قبل أن يقضي عليها المغول.

أولًا: التركيب الطبقي للمجتمع الحجازي:

يشتمل المجتمع الحجازي على فئات متعددة؛ نظرًا للأهمية الدينية التي يتمتع بها الحجاز؛ ولذلك نجد تنوع التركيب الطبقي للمجتمع الحجازي، وكان لذلك تأثيره على الأسرة بشكل عام. وتنوعت الحياة الاقتصادية؛ ما بين الزراعة، خاصة في المدينة المنورة والطائف، والتجارة، التي احتلت فيها مكة المكرمة مكان الصدارة. وانعكست أحوال المماليك على الأحوال العامة للأسرة الحجازية التي كان للحياة العلمية فيها دور مهم في العصر المملوكي.

لقد تنوع التركيب الطبقي للمجتمع الحجازي؛ كالأشراف بمختلف شرائحهم، وكانت قبيلة قريش في الصدارة في ذلك، فضلاً عن سدنة الكعبة والسقاية والمشايخ والمجاورين والمماليك والعبيد والجواري، إضافة إلى الأعراب والبسطاء، وكان علية القوم يهتمون بالمجتمع الحجازي اهتمامًا كبيرًا حتى نهاية عصر سلاطين المماليك[1].

– فئات المجتمع الحجازي:

تعتبر مكة من المدن التي تتنوع فيها الأجناس المختلفة، والتي كانت تؤلف المجتمع المكي؛ حيث التقت جميعها في هذه البقعة المباركة، فكان لهذا اللقاء الأثر العظيم في الحضارة الإسلامية. وتكاد مكة تحتل المرتبة الأولى في تركيبتها السكانية من بين أقطار العالم الإسلامي؛ فقد كان المجتمع المكي يتكون من عناصر إسلامية من العرب وغير العرب المسلمين من شتى أقطار العالم الإسلامي. وكان المجتمع المكي في عصر المماليك يتألف من الفئات الآتية:

– الأشراف:

هم أمراء الحجاز، ويحكمون مكة المكرمة والمناطق التابعة لها، وتمتد أحيانًا للمدينة المنورة وما جاورها، وإلى جازان جنوبًا، وإلى تربة وحرة البقوم شرقًا، وذلك حسب قوة الشريف الذي يحكم مكة وضعفه. وقد حرص أشراف مكة على مشاركة عناصر المجتمع في أفراحهم وأحزانهم، فكانوا يحضرون حفلات الزواج، وفي تعزية الأموات، وفي حفلات الختان(٢).

وكان من بينهم الطبقة الحاكمة، وهي من بني مهنا الحسينيين. وقد سكنت تلك الفئات المدينة وما حولها، وسكن بعضها ناحية من المدينة، وانعزل عن بقية السكان(٣). بينما اختلط البعض الآخر بالشرائح الاجتماعية الأخرى في المدينة.

وكان **المجاورون** من أكبر الشرائح في مجتمع المدينة، والتسمية مأخوذة من الجوار والمجاورة، وتعني البقاء في مكة والمدينة بجوار الحرمين لفترة غير محدودة تنتهي بالخروج من هاتين المدينتين أو بالوفاة. وقد شهدت هاتان المدينتان المقدستان قدوم أعداد كبيرة من المجاورين إليهما، وخاصة من مصر والشام والعراق واليمن والهند وفارس وبلاد ما وراء النهر. وكان من بين المجاورين علماء وطلبة علم وأصحاب حرف ومهن مختلفة وأرباب وظائف؛ كالأئمة والقضاة المعينين من قبل السلطة المركزية.

ومن الجماعات التي وفدت إلى المدينة واستقرت بها أسرة **القيشاني**، وهم رؤساء الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وكانوا أهل مال عظيم استطاعوا تأليف الناس لمذهبهم حتى ظهر وكثر المشتغلون به(٤).

وتوجد جماعة تعرف **بالسلاميين**(٥)، وقدمت من العراق في زمن غير معروف، ويعتقد أن عددهم كان كبيرًا في المدينة، غير أن أوضاعهم الاقتصادية لم تكن جيدة(٦). وقدم إلى المدينة **خدام الحرم النبوي** الذين يشرفون على خدمة الحجرة الشريفة، وهم من العناصر الوافدة إلى المدينة، وهم من أجناس مختلفة، لهم شيخ يأتمرون بأمره(٧). ويضاف إلى ذلك بعض سكان المدينة من أصحاب الحرف والمهن المختلفة، خاصة ممن يمتهنون الزراعة(٨).

– القضاة :

كان تولي القضاء يحتاج إلى مرسوم من السلطان المملوكي بمصر. وكان التنصيب بأن يقرأ المرسوم بالوظيفة على دكة المؤذنين بعد صلاة الجمعة. ومن الأسر العلمية علماء برعوا في القضاء، وكانوا شموسًا مضيئة في سماء المدينة بسطوا الحق والعدل، فاطمأن ساكنوها على أنفسهم وأموالهم، وتفيأوا ظلال دوحة عدلهم، ومن هذه الأسر؛ أسرة المطري التي كان لها الباع في تولي وظيفة القضاء بالمدينة، وذلك يرجع إلى تضلعهم في العلوم الشرعية، وكمال العقل والحنكة، مع عميق النظر والفراسة. ومن هذه الأسرة تولى القضاء عبدالرحمن بن أحمد بن تقي الدين المطري (ت ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، ووصف بـ " أقضى القضاة " لمكانته العلمية(٩). وتولى ولده أبو حامد محمد المطري (ت ٨١١هـ/ ١٤٠٨م) كذلك القضاء بالمدينة(١٠).

وتولى الشمس محمد بن يوسف الزرندي (ت ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م) القضاء بشيراز مدة من الزمان حتى موته. وكان علي بن يوسف الزرندي (ت ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م) أول من تولى قضاء الحنفية بالمدينة(١١).

وكان أبو عبدالله محمد بن فرحون (ت ٧٢٢هـ/ ١٣٢٢م) أول قاضٍ من أسرة ابن فرحون، وكان ابنه البدر أبو محمد بن محمد بن فرحون (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) أشهر قضاة هذه الأسرة. وولي القضاء من أسرة الخجندي الشيخ يحيى بن إبراهيم الخجندي، فكان قاضي الحنفية بالمدينة. وقد ولي القضاء من غير سعي منه، وكان توليه القضاء في آخر عهد الدولة

المملوكية[١٢]. ومن الأسر التي تولت القضاء أسرة ابن صالح؛ حيث ناب في القضاء غير مرة[١٣]. وتولى محمد التقي بن الشرف الكازروني (ت ٨١٥هـ/ ١٤١٢م). وتولى عدد آخر من هذه الأسرة القضاء[١٤].

– قبيلة قريش:

هذه القبيلة العظيمة الشريفة التي منها أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، ومنها الخلفاء الراشدون، والعشرة المبشرون بالجنة، وكثير من الصحابة. ويعتبر القرشيون هم سكان مكة الأصليون. ونزح كثير من القرشيين من مكة مع الفتح الإسلامي، واستقروا في بلاد الشام والعراق ومصر والمغرب في عصر الفتوحات الإسلامية. ولم يبق من القرشيين الأصليين في مكة إلا القليل، وهناك عدد قليل منهم في ضواحي مكة يعملون بالزراعة[١٥].

وكذلك نزحت بعض الأسر القرشية من مكة إلى الطائف، بسبب الظروف الاقتصادية من غلاء الأسعار، وبسبب طبيعة مكة الصحراوية القاحلة شديدة الحرارة، ومارسوا هناك مهنة الزراعة، وذلك لطبيعة الطائف الزراعية. كما استقر بعضهم بوادي فاطمة، وأصبحوا يمتلكون مساحات زراعية واسعة.

ومن العائلات القرشية العريقة ذات المكانة العلمية والدينية التي استقرت بمكة عائلة ابن ظهيرة القرشي، والتي منها قضاة مكة الشوافع. وعائلة الفاسي، وعائلة بن فهد القرشي، وعائلة آل الشيبي سدنة الكعبة. وعائلة آل النويري، وعائلة آل الطبري، وغيرها[١٦].

– سدانة الكعبة :

السدانة من الوظائف الهامة بالبيت الحرام، وصاحبها يعرف بالسادن، ومهمته خدمة الكعبة المشرفة وتولي أمرها، وفتح بابها وإغلاقه. وأول من عمل بها إبراهيم الخليل عليه السلام وابنه إسماعيل، ثم من بعدهما جرهم ثم خزاعة. ثم آلت إلى قصي بن كلاب؛ حيث كان يقوم بالسدانة والسقاية والرفادة. ثم قسمها بين أبنائه، فجعل لعبد الدار السدانة، وهي الحجابة. ولولده عبد مناف السقاية والرفادة. وجعل عبد الدار الحجابة بعده لابنه عثمان، ثم تولاها بعده أبناؤه

وأحفاده. إلى أن دخل النبى صلى الله عليه وسلم مكة فاتحًا سنة ٨هـ؛ حيث جعل النبي أمر الحجابة لهذه الأسرة يتوارثونها جيلاً بعد جيل(١٧).

وتعد خدمة الكعبة من أفضل القربات إلى الله سبحانه وتعالى. وسدنة الكعبة يسمون أحيانًا بالحجة، أو بني شيبة نسبة لشيبة بن عثمان بن أبي طلحة، الذى تولى الحجابة زمن النبي. ومما يؤكد بقاء الحجابة بيد بنى شيبة ما قاله النبي يوم الفتح: "يابنى شيبة هاكم المفتاح، وكلوا بالمعروف". وقال العلماء إن هذه ولاية من الرسول، فلا يجوز لأحد أن ينزعها منهم. أما عن نظام السدنة فيقوم على تولية الأكبر فالكبير، وهذا يقطع مجال النزاع والتنافس بينهم(١٨).

ولا يتولى السادن عمله إلا عن طريق قرار التعيين الصادر من السلطان. فكان تعيين السادن يصاحبه مرسوم سلطاني لقرار التعيين، وكان المتولي دائمًا هو الأكبر سنًّا. ويتضح لنا من ذلك أن الابن لا يرث أباه مثل غيرها من الوظائف الدينية إلا في النادر، عندما يكون الابن هو أكبر الموجودين(١٩).

ويقوم السادن بعدة مهام، منها: فتح باب الكعبة، وكسوة الكعبة عندما تصل مع موكب الحج المصري، ثم يتولى الشيبيون في اليوم الثالث بعد النحر إسبال الكسوة الجديدة على الكعبة.

وكذلك يتولى السادن الإشراف على الأعمال التي تتم داخل الكعبة وخارجها من إصلاحات وترميم؛ "ففي سنة ٩٠٠هـ حصل سيل كبير دخل الكعبة، فجاء شيخ السدنة جمال الدين الشيبي، ففتح الكعبة ونظفها صبيان الدرجة وغسلوها. ونفس الأمر في سنة ٩٠١ هـ. وعلى السادن أن يتفقد الكعبة ليعرف ما تحتاج إليه من إصلاحات. ويشارك السادن كذلك في غسل الكعبة بماء زمزم. وأحيانًا يجمع السادن بين عدة وظائف،؛ ففي سنة ٨٨١ هـ جمع شيخ الحجبة بين مشيخة مدرسة الباسطية وحجابة الكعبة(٢٠).

أما رواتب السدنة فلم تكن محددة، ويتقاضونها من بيت المال؛ ففى سنة ٨٩٦هـ وصلت صدقة من الدولة العثمانية كان نصيب شيخ الحجبة منها ٣٠ دينارًا. وفي سنة ٩٠٠هـ وصلت صدقة العثمانيين، ونال الشيبيون منها ٢٠٠ دينار(٢١).

– السقاية:

السقاية من الوظائف القديمة التي وزعها قصي بن كلاب بين أبنائه، فكانت من نصيب ابنه عبد مناف، ثم تناوبها أبناؤه حتى أصبحت لأحد أحفاده وهو العباس، ولما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة سنة ٨ هـ أبقى العباس على وظيفته، فبقيت في عقبه من الخلفاء العباسيين، ولكن بني العباس حالت بينهم وبين السقاية أعمال الملك، فعهدوا بذلك إلى آل الزبير المتولين التوقيت بالحرم، للقيام بأعمال السقاية نيابة عنهم، ثم طلب الزبيريون من آل العباس ترك السقاية لهم فتركوها، ولكن نتيجة لكثرة الحجاج فقد أشركوا معهم آخرين للعمل عرفوا بالزمازمة؛ نظرًا لأن السقاية مرتبطة بزمزم؛ فوظيفة السقاية مرتبطة بالمسجد الحرام وخدمة زواره طوال العام(٢٢).

وللزمازمة رئيس يعرف بشيخ الزمازمة، يشرف على أعمالهم، ويوزع العمل بينهم، وقد انحصرت هذه الوظيفة في أسرة الزمازمة(٢٣) يتوارثونها جيلاً بعد جيل. والذى يصدر مرسوم التولية لهذه الوظيفة هو الخليفة العباسي. وكثيرًا ما كان يحدث نزاع على وظيفة مشيخة السقاية بين أفراد الأسرة الواحدة؛ ولذلك أصبح من التنظيمات المتبعة أن تكون التولية فيها مناصفة منعًا للنزاع؛ "ففي سنة ٨٩٧هـ وصل إلى مكة ابن الزمزمي، وبيده مرسوم من الخليفة بنصف مشيخة قبة سقاية العباس، واجتمع هو والمشايخ الأولون عند قاضي القضاة الشافعي ناظر المسجد الحرام، وأعطاه المرسوم، فمكّنه من النصف، فدخل القبة هو وأخوه وولده وأولاد أقربائهم وغيرهم(٢٤).

وفي سنة ٩٠١هـ أحضر علي بن عبدالعزيز الزمزمي أحد شيوخ قبة السقاية بالمسجد الحرام مرسومًا جاء من الخليفة إلى ناظر المسجد، وفيه الاستقلال له ولجماعته بجميع السقاية دون أولاد الشيخين أبي الفتح ونابت الزمزمي، فأحضرهم الناظر، وأمرهم برفع أيديهم واستقلال الأولين.

– طبقة المشايخ والمجاورين:

المجاورون هم الجيل الأول الوافد إلى المدينة المنورة، أما الجيل الثاني الذي ولد ونشأ في المدينة فيطلق عليه في بعض الأحيان أبناء المجاورين. ونظرًا لطبيعة التكوين الاجتماعي والعلمي

للعناصر الوافدة فقد استقر معظمها حول المسجد النبوي، خاصة أن أغلبها من الفئات متوسطة الدخل أو الفقيرة؛ حيث سكنت الأربطة والمدارس لعدم قدرتها على الشراء؛ كما فعل عبدالله بن محمد بن أبي بكر بن عبدالرحمن الظاهري، ثم الأزهري الشافعي نزيل مكة ثم المدينة الذي تحول من مكة إلى المدينة سنة ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م(٢٥).

وتعددت أحياء المدينة التي سكنها هؤلاء وغيرهم خلال العصر المملوكي، ومنها الحصن العتيق، وهو أحد أحياء المدينة المنورة القريبة من الحرم النبوي، وقد سكنه أمراء المدينة وبعض أشرافها. كما سكنه بعض العلماء وطلبة العلم، ومنهم محمد الهروي أو الهوري الذي سكنه عام ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م، وكان المذكور يتصدق بالتمر على الناس(٢٦).

– المماليك:

لقد كانت هناك حامية عسكرية مملوكية مقيمة بمكة المكرمة، ويرأسها أمير مملوكي مهمتها حفظ الأمن؛ ففي سنة ٩٠٧هـ أرسل قانصوه الغوري للشريف بركات عشرة مماليك وخمسين قواسًا عند اضطراب الأوضاع السياسية في مكة المكرمة من أجل الصراع على السلطة؛ ليستعين بهم في حفظ الأمن(٢٧).

– طبقة العبيد والجواري:

لقد كانت تجارة الرقيق موجودة في مكة المكرمة منذ العصر الجاهلي؛ فقد كانت قريش تتاجر بالرقيق. وكانت تجارة العبيد من السلع التي تصدر؛ ففي سنة ٩٠٣هـ شحن كاتب السر البدري بن مزهر جلبة بالبهار والعبيد إلى القاهرة. وكانت هذه التجارة رائجة في مكة المكرمة. وكان العبيد يستخدمون في حفظ الأمن. وكان كذلك لشريف مكة عبيد. وكان منهم من يخدم في بيوت الأشراف والأعيان والتجار. أما الإماء والجواري فكن يجلبن إلى أسواق الحجاز من مختلف أنحاء العالم، فكان منهن الحبشيات والروميات والشركسيات. وكان أشراف مكة والقضاة والأغنياء والتجار يتنافسون على شراء الجواري الحسان للتسري بهن. وقد تزوج بعض أشراف مكة ببعض الجواري، فارتفعن بهذا الزواج إلى منزلة عالية مرموقة. وقد أنجب أشراف مكة منهن الأولاد. وكان للقضاة مستولدات، ولهم منهن أولاد. وللشيوخ مستولدات. وللأعيان مستولدات. وكذلك للمستولدات دور في السرقة والنهب(٢٨).

ثانيًا: الحياة الاقتصادية للأسرة الحجازية:

شهدت الحياة الاقتصادية تنوعًا في الأنشطة التي مارستها الأسرة الحجازية ما بين أنشطة زراعية وصناعية، وكذلك تجارية. ويمكن إلقاء مزيد من الضوء على ذلك في الآتي:

أ- النشاط الزراعي:

تعد الزراعة أحد أهم مجالات النشاط الاقتصادي في بلاد الحجاز. وكانت بساتين المدينة منذ صدر الإسلام تعرف بالحوائط، ومفردها حائط، ويقال للأرض المحاط عليها حائط وحديقة[٢٩]. ولم تكن بساتين أهل المدينة في أغلب الأحيان كبيرة المساحة؛ فقد كان متوسط مساحتها مائة ذراع. ويشتمل الحائط غالبًا على بئر خاصة به[٣٠]. وعُرفت مزارع المدينة في عصر المماليك بالحدائق. وكانت الأراضي مقسمة على ملكيات صغيرة، ومنها ملكيات كبيرة خاصة بالأشراف[٣١].

ونظرًا لأن المدينة بلد زراعي فقد وجد فيها عدد من مصادر المياه، كان من أهمها الآبار التي كانت أهم مرفق لخدمة مجتمع المدينة في الشرب والزراعة[٣٢]. وقد استمر استخدام بعضها خلال العصر المملوكي.

وتمثل الزراعة نشاطًا اقتصاديًّا لقطاع عريض من السكان، يعتمدون عليها في معاشهم؛ فقد اشتغل كثير من أهل المدينة الأصليين بالزراعة، وخاصة الذين عرفوا بالنخاولة[٣٣]. ومن الجدير بالذكر مشاركة المجاورين في النشاط الزراعي. وكان سكان المدينة يستعينون بالعبيد[٣٤].

تهيأت للطائف ظروف وبيئة مناسبة حققت لها كل مقومات الحياة الزراعية الناجحة؛ فموقعها على ظهر جبل غزوان، وهو أكثر جبال الحجاز برودة، لدرجة أن مياهه تتجمد في الشتاء، وإذا جاء الصيف ذابت الثلوج وانهمرت المياه على سفوح الجبل، منحدرة إلى وادي نعمان الأراك المجاور، فتوفر المياه لبساتين الفاكهة المتعددة في هذا الوادي الخصب. وتحيط بالطائف العديد من الأودية التي تساهم بدور كبير في الإنتاج الزراعي. وقد اشتهرت الطائف بزراعة الحنطة اللقمية، وعليها كانت تعتمد كل حواضر الحجاز وبخاصةً مكة، فكانت العير تخرج من الطائف

إلى مكة محملة بالحنطة والحبوب. ولم تقتصر زراعة الحبوب على الحنطة، بل كانت زراعة الشعير منتشرة في الطائف، فمن الشعير كان خبز أكثر الأسر.

وأدت كثرة البساتين وانتشارها على سفوح ووديان الجبال حول الطائف إلى كثرة إنتاج الفاكهة وتنوعها. وكذلك التمر والخضراوات بأنواعها المختلفة والبقوليات(٣٥).

فيما يتعلق بالزراعة في مكة فقد اشتهرت بقلة ما يزرع فيها من المحاصيل الغذائية، وذلك بسبب ما يحيط بها من جبال جرداء، واعتمادها على ما يجلب إليها من منتجات زراعية كالحبوب والفواكه والخضروات من الأودية والمناطق الأكثر خصوبة التابعة لمكة. ومركز النشاط الزراعي في مكة هو وادي نخلة ووادي مر الظهران الشهير بوادي فاطمة، وهو يقع على مسيرة يوم واحد أو أقل من مكة. ويعتبر من أعظم أودية الحجاز، لخصوبة تربته ووفرة مياهه، ويقوم عليه عدد من القرى والعيون الغزيرة. وتكمن أهميته كونه أحد مصادر الفواكه والخضار والحبوب لأهل مكة(٣٦).

ب- **النشاط الصناعي والحرفي:**

كانت الصناعة في الحجاز يدوية وبدائية تعتمد على جهد الإنسان وطاقته وعضلاته في ممارسة هذه المهنة. وبما أن الحياة التي كانت سائدة في الحجاز يغلب عليها طابع البداوة، لذا لم تتقدم الصناعة بها تقدمًا ملحوظًا؛ لأنها تحتاج إلى الاستقرار وتوفر المواد الخام الأولية المعدنية منها والزراعية. ونظرًا لأهمية الحجاز التجارية انصرفت أسرها للعمل بالتجارة والابتعاد عن ممارسة مهنة الصناعة، ونظروا لمن يعمل فيها نظرة دونية، على اعتبار أنها من الحرف الوضيعة. ورغم ذلك فقد وجد في الحجاز بعض الصناعات التي عمل فيها بعض أرباب الأسر وأبناؤهم، وأهمها: الدباغة والصناعات الجلدية، والتعدين والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، وصناعة المنسوجات، وصناعة العطور، وصناعة مواد البناء والنجارة، وصناعة الحلي والمجوهرات، وبعض المهن أخرى، مثل: الحطابة، والخراطة، والخياطة ... إلخ.

ت- **النشاط التجاري:**

تنقسم التجارة قسمين أساسيين: تجارة داخلية وأخرى خارجية، وتفاصيل ذلك كالتالي:

التجارة الداخلية: يقصد بها التبادل التجاري الذي يتم بين مدن بلاد الحجاز، وعلى رأسها المدينة ومكة وجدة وينبع وغيرها.

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي والصراعات بين أمراء المدينة من الأشراف وهجمات القبائل إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وضعف الحركة التجارية. ومن أبرز تلك الحوادث التي كان لها تأثير على أحوال السكان ما حدث سنة ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م حينما هاجمتها بعض القبائل بدعم من الخيابرة – نسبة إلى خيبر إلى الشمال من المدينة كانوا يعملون بالمدينة- وبعض الصعاليك من أهل المدينة، فنهبت كثير من أحيائها وأسواقها. وقد وصف ابن فرحون حالة المدينة الأمنية نتيجة تلك الحوادث بقوله:" وكان مما جرى أن نُهب جميع ما للحاج من ودائع في المدينة، وحصل عليها من العرب إزعاج عظيم، وتبعتهم الصعاليك من أهل المدينة وجميع الخيابرة وغيرهم، فلم يتركوا أثاثًا ولا متاعًا، وكان أمرًا عظيمًا لم يجرِ مثله في زمن من الأزمان التي أدركناها وسمعنا بها"(٣٧).

إن هذا التدهور الأمني وحوادث النهب والسلب لا بد من أن تنعكس بصورة سلبية على أوضاع السكان الاقتصادية؛ ففي عام ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م هاجمت بعض القبائل الحجاج إلى الشمال من المدينة ونهبتهم(٣٨). إلا أنه من جانب آخر يمكن القول: إن الاستقرار السياسي والأمني له أثر إيجابي على الأوضاع الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال عندما تولى الشريف سعد بن ثابت إمارة المدينة عام ٧٥٠هـ/ ١٣٤٩م في أعقاب حوادث النهب السابقة ابتدأ بحفر خندق حول سور المدينة لمنع القبائل من مهاجمتها، غير أنه لم يكمله لوفاته (٧٥٢هـ/ ١٣٥١م) بعد أشهر من بدء العمل به، فتولى إكماله ابن عمه الأمير فضل بن قاسم بن حمد (٧٥٢- ٧٥٤هـ/ ١٣٥١- ١٣٥٣م)(٣٩). ولا شك في أنه كان لهذا الخندق دور مهم في استتباب الأمن وانتعاش الاقتصاد.

وتتمحور التجارة الداخلية للمدينة حول المحاصيل الزراعية والمنتجات المحلية؛ حيث تساهم المحاصيل الزراعية في مزارع المدينة وفي القرى والأودية وفي أعراض المدينة في قيام نشاط تجاري(٤٠).

ويعد التمر أبرز المحاصيل الزراعية؛ ففضلاً عن أن الطلب عليه لكونه المادة الغذائية الرئيسية لسكانها من حاضرة وبادية فإن بيئة المدينة مناسبة لزراعة النخيل؛ نظرًا لخصوبتها، مما ساعد على ازدهار تجارة التمور. ومن الجدير بالذكر أن النخلة لا تفيد فقط في توفير المادة الغذائية فقط، بل إنها تسد حاجة السكان من المواد الأولية في الوقود والبناء والنجارة والكثير من الاحتياجات المنزلية(٤١).

التجارة الخارجية: من الأهمية بمكان التعرف على الطرق التجارية التي ساهمت في تسهيل التجارة، والتي تنقسم قسمين: الطريق التجاري البحري، والطريق التجاري البري.

١- **الطريق التجاري البحري**: تمثل البنادر المنافذ الرئيسية للتجارة، ويعد ميناء الجار أقدم منفذ بحري للمدينة؛ حيث تم استخدامه منذ صدر الإسلام(٤٢). وشهرة هذا الميناء جعلت مرتادي بحر القلزم (البحر الأحمر) من جدة إلى مدينة القلزم يطلقون على هذا الجزء بحر الجار(٤٣). وأشارت المصادر إلى وجود ميناء آخر للمدينة يدعى الحوراء(٤٤) إلى الشمال من ينبع.

وحلّ ميناء ينبع(٤٥) محل ميناءي الجار والحوراء منذ النصف الأول من القرن السابع الهجري. ويذكر المقريزي أن ميناء ينبع استخدم لنقل السلع إلى المدينة، فيقول:" في سنة ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م أرسل السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون ثلاثة مركب إلى ينبع شحنها بالغلال والدقيق وأنواع الإدام من العسل والسكر والزيت والحلوى ونحو ذلك، وكذلك فعل السلطان المملوكي المؤيد سيف الدين شيخ ٨١٦-٨٢٤هـ/ ١٤١٢- ١٤٢١م؛ فعندما عزم السلطان على الحج جهز الغلال وأرسلها إلى بندر ينبع لمساعدة الحجاج وأهل المدينة وينبع(٤٦). ولكن المصادر تتحدث عن النخل(٤٧).

٢- **الطريق البري**: ترتبط تجارة مصر مع المدينة بطريقين؛ بري وبحري، ويشكل طريق الحج المصري عبر الساحل الطريق البري الرئيسي لتجارة المدينة مع مصر(٤٨).

ثالثًا: انعكاس الأحوال العامة للدولة على الأسرة:

عانت بلاد الحجاز من أزمات اقتصادية عديدة خلال فترة حكم المماليك، وكان لهذه الأزمات تأثيرها على حياة الأسرة الحجازية. وقد تنشأ هذه الأزمات الاقتصادية لأسباب طبيعية وأخرى بشرية. ومن بين الأسباب الطبيعية انتشار الأوبئة والأمراض التي أثرت على سكانها وثروتهم الحيوانية، وكذلك انعدام سقوط الأمطار لفترات طويلة، مما أدى إلى حدوث جفاف، انعكس انتاج المحاصيل الزراعية، لاعتمادها على الأمطار والآبار(٤٩).

وتعرضت مدن بلاد الحجاز لأزمات اقتصادية متفاوتة خلال تلك الفترة، مما أثر على مستوى معيشة سكانها. ولعل الفتن والحروب التي كانت تشهدها بلاد الحجاز ضمن الأسباب الرئيسية لحدوث هذه الأزمات. أضف إلى ذلك الأزمات السياسية والاقتصادية الخارجية التي كان لها دور في ضعف وأحيانًا قطع الإمدادات الغذائية عن مدن بلاد الحجاز(٥٠).

أولا – الأزمات الاقتصادية الطبيعية:

تعرض الحجاز للعديد من الأزمات، منها ما حدث في سنة ٦٤٩هـ؛ حيث " وقع بمكة غلاء عظيم، وأقام الغلاء بها مدة سنة "(٥١). وكان سبب الغلاء انتشار الوباء في أغلب مدن الحجاز، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية ومالية أثرت على مستوى المعيشة للأهالي(٥٢).

وفي سنة ٦٥١هـ وقعت أزمة اقتصادية بمكة، فارتفعت أسعار الماشية، وبلغ سعرها أربعين درهمًا، وكانت شربة الماء بدرهم. وفي نفس السنة ازدادت الأزمة بالطائف وغلت الأسعار بها، ثم جاء سيل عظيم مات بسببه عالم عظيم"(٥٣). وأصاب مكة عطش شديد سنة ٦٥٢هـ، وذلك لجفاف معظم الآبار والعيون، وأثر ذلك على السكان والثروة الحيوانية(٥٤).

وفي أواخر شهر رمضان من سنة ٦٦٤هـ اشتدت الأزمة الاقتصادية في الحجاز، فبلغ سعر الشعير بمكة ربع مد وثلثه بدينار(٥٥). واستمرت هذه الأزمة إلى سنة ٦٦٥هـ، واشتد خوف الناس، وذلك لاستمرار القحط وارتفاع الأسعار بمكة وكذلك الطائف، وذلك لقلة سقوط الأمطار بالطائف، وما زاد الطين بلة غوار مياه الآبار(٥٦). ولشدة هذا الغلاء قال عنه الفاسي:"

إن هذا الغلاء اليوم في الحجاز مضاعف على الغلاء الكبير الذي كان بمصر على قرب رأس الستمائة، أباد عالما من المصريين، وأكلوا فيه بعضهم بعضًا[٥٧]. وكان أهل الحجاز في هذه الأزمة أكثر صبرًا، واستمرت هذه الأزمة التي صاحبها انتشار الأمراض حتى سنة ٦٧١هـ، فوقع بسببها فناء عظيم بمكة، وبلغت أعداد الموتى في بعض الأيام اثنتين وعشرين جنازة، وفي بعضها خمسين جنازة. وعد أهل مكة ما بين العمرتين من أول رجب إلى السابع والعشرين منه ألف جنازة[٥٨].

ثانيًا – الأزمات الاقتصادية لأسباب بشرية خارجية وسياسية:

كان لبعض حالات الفوضى تأثير على الأسرة الحجازية؛ حيث شجع ذلك اللصوص وغيرهم من مثيري الشغب على التعدي على الأهالي والآمنين في بيوتهم، وإصابتهم إصابات بالغة، ثم يتركونهم ظنًّا منهم أنهم قد لقوا حتفهم[٥٩]. وكان اللصوص حينما يعلمون أن بعض المنازل مغلقة وأصحابها قد رحلوا عنها فإنهم يهجمون عليها، ويكسرون الأبواب، ويسرقون ما بها من نفائس[٦٠].

وفي سنة (٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧ م) وقع غلاء شديد بمكة ومحيطها، نتيجة الفتنة التي وقعت بين أمير مكة الشريف محمد بن أبي نمي وبين أمير المدينة جماز بن شيحة، وعانت الأسر من غلاء الأسعار نتيجة ذلك[٦١].

وخلال أحداث سنة (٧٠٧ هـ/ ١٣٠٧ م) وقع غلاء شديد ببلاد الحجاز، وكان أحد أسبابه الرئيسية أن حاكم اليمن قطع الميرة عن مكة لسوء العلاقة بينه وبين أمير مكة حميضة ورميثة أولاد أبي نمي، فعانت الأسر جراء ذلك[٦٢].

وتسبب سوء تصرف أمير مكة عجلان بن رميثة[٦٣] سنة (٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م) في ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وذلك حينما خرج إلى جدة ومنع تجارة اليمن من عبور مكة، فندرت السلع وتسبب ذلك في هلاك بعض الناس، خاصةً الحجاج، لتزامن ذلك مع حلول موسم الحج. وفي سنة (٧٦٠ هـ/ ١٣٥٨ م) تسبب جور الحكام في انتشار الغلاء، خاصةً في مكة[٦٤]. (وفي سنة (٨٢٢ هـ/ ١٤١٩ م) تسبب شراء رجال الإدارة في بلاد الحجاز للغلال وتخزينها في رفع أسعارها بشكل كبير، لدرجة أن الغرارة وصل سعرها إلى ٢٥ دينارًا[٦٥].

كذلك كان للصراعات التي تنشب بين أصحاب الحرف بعضهم بعضًا تأثير على الحياة الأسرية؛ فمثلاً في يوم عيد الفطر سنة ٨٩٨ هـ وقع اشتباك بين الجزارين نتج عنه جرح العديد منهم وموت بعضهم، فنتج عن ذلك حبس جماعة منهم، وتغريم فريق آخر(٦٦).

وكان للصراع بين جازان وبركات على الإمارة دور في أعمال النهب التي وقعت في مكة ومحيطها؛ حيث نهب عسكر جازان في أواخر رمضان سنة ٩٠٨هـ الأودية المحيطة بمكة(٦٧).

وفي أول شوال ٩٠٨ هـ لما فرغ الناس من صلاة العيد أرجف المنافقون بوصول العدو، فماج الناس بعضهم بعضًا، وذهب أكثر الناس لبيوتهم، ولم يصدق الشريف زين الدين بركات ذلك، واستعد الجميع للقتال ضد جازان، وخرجوا ولم يجدوا شيئًا(٦٨). وحينما انتزع جازان الإمارة من بركات أواخر سنة ٩٠٨هـ صادر ممتلكات بعض التجار المساندين لبركات، وكان منهم تجار البهار(٦٩)، والدلالون وأصحاب الصنائع(٧٠).

وكانت أعمال نهب الأسواق التي يقوم بها بعض المماليك تحدث اضطرابات وغلاء في الأسعار وعدم استقرار أسري، وهو ما دفع الناس للذهاب للخاسكي الذي أحضر المماليك، وأمرهم بألا يعودوا لذلك، والتزم بعضهم بأن يؤخذ منهم ما يسرق من الأهالي بعد ذلك(٧١).

نتائج البحث:

تأتي دراسة موضوع الأسرة الحجازية والحياة الاجتماعية في العصر المملوكي على قدر كبير من الأهمية؛ فقد رأينا المحاولات التي بذلها سلاطين المماليك من أجل مد سيادتهم إلى الحجاز؛ نظرًا لوضع الحجاز ومكانته لدى المسلمين كافة. واتضح الصراع للسيطرة على الحجاز بين القوى المحيطة به، وكيف حاول حكام الحجاز الوقوف في مواجهة النفوذ المملوكي، وإن انتهى الأمر بالاستسلام لسيطرة المماليك الذين وضعوا الحجاز في بؤرة اهتمامهم.

واتضح من الدراسة اشتمال المجتمع الحجازي على فئات اجتماعية متنوعة، كان في مقدمتها الأشراف من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن الجماعات والأسر القديمة،

وكذلك القضاة. وقد ظل لقبيلة قريش وضعها المهم والمتميز في المجتمع الحجازي، فضلاً عن خدام الكعبة والمشايخ والمجاورين، إلى جانب المماليك والعبيد والجواري والأعراب والبسطاء.

وتنوع النشاط الاقتصادي في الحجاز؛ فاشتغل البعض بالزراعة ورعي وتربية الحيوان، وآخرون بالنشاط الحرفي والتجاري الذي كان له أهمية خاصة أثناء موسم الحج والعمرة.

وفي نفس الوقت تعرض الحجاز لأزمات اقتصادية نتيجة عوامل طبيعية؛ كالقحط والجفاف الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وندرة الغذاء، أو الصراعات العسكرية والسياسية التي كانت سمة من سمات ذلك العصر.

الهوامش:

(١) ابن فهد، غاية المرام ، جـ١، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) نفسه، ص ١٦٥– ١٦٧.

(٣) البرادعي، الدرر السنية في الأنساب الحسنية والحسينية، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٤) نفسه، ص ١٣٤.

(٥) نسبة إلى السلامية، وهي قرية كبيرة بنواحي الموصل شرقي نهر دجلة. الحموي، معجم البلدان، جـ٣، ص ٢٣٤.

(٦) المديرس، المدينة المنورة، ص ١٣٥.

(٧) ابن جبير، الرحلة ، ص ١٧١.

(٨) المديرس، المدينة المنورة، ص ١٣٥.

(٩) السخاوي، التحفة اللطيفة ، ص ١٤٧، ١٤٨.

(١٠) الفاسي، العقد الثمين ، ص ١٠٥– ١٠٨.

(١١) السلمي، حورية عبدالإله سعيد، الأسر العلمية في المدينة المنورة وأثرها على الحياة في العصر المملوكي (٦٤٨– ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠– ١٥١٧م)، رسالة ماجستير تاريخ إسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣٢١.

(١٢) السلمي، نفس المرجع ، ص ٣٢٩.

(١٣) السخاوي، التحفة اللطيفة ، ص ٤٨٦.

(١٤) السلمي، المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(١٥) الحلبدي، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(١٦) نفسه، ص ١٦٨، ١٦٩.

(١٧) نفسه، ص ٧٢– ٧٤.

(١٨) السلمي، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(١٩) نفسه، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٢٠) المحلبدي، المرجع السابق، ص ٧٣، ٧٤.

(٢١) نفسه، ص ٧٤.

(٢٢) السلمي، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

(٢٣) أسرة الزمازمة: من الأسر العريقة في مكة المكرمة، وهم الذين يتولون أمر بئر زمزم، وهم الموكلون بسقاية الحاج ماء زمزم. انظر: المحلبدي، المرجع السابق، ص ٨١.

(٢٤) المحلبدي، المرجع السابق، ص ٨١، ٨٢.

(٢٥) السخاوي، التحفة اللطيفة ، ص ٥٦١.

(٢٦) المديرس، المدينة المنورة، ص ١٤٥.

(٢٧) ابن بطوطة، الرحلة ، ص ١٦٣، ١٦٤.

(٢٨) نفسه، ص ١٧٠، ١٧١.

(٢٩) ابن منظور، لسان العرب، ص ٧٥٧.

(٣٠) المطري، التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة، ص ٥٨؛ ابن إدريس، مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٣١) المديرس، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٣٢) ابن شبة، أخبار المدينة النبوية المعروف بتاريخ المدينة المنورة، ص ١٥٧، ١٥٨.

(٣٣) هم طائفة من سكان المدينة من الشيعة الإمامية، يسكنون خارج المدينة في العوالي وغيرها من الجهات، ولعل تسميتهم بالنخاولة مشتقة من اشتغالهم بفلاحة النخل. إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين، ص ٤٤٠.

(٣٤) ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٣٧، ٣٨؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص ١٤٣.

(٣٥) عناقرة، محمد محمود خلف، الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك (٦٤٨– ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠– ١٥١٧ م)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨ ، ص ١٣٤– ١٣٦.

(٣٦) نفسه، ص ١٣٧.

(٣٧) نفسه، ص ١٣٨.

(٣٨) المقريزي، الخطط ، ج٣، ص ٢٥٧.

(٣٩) المديرس، المرجع السابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤٠) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٤١) المديرس، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٤٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ١٥٤.

(٤٣) الحموي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٤٤) نفسه، ص ٣١٦، ٣١٧.

(٤٥) المقصود ينبع البحر أو الساحل، أما ينبع النخل فقد كانت مأهولة بالسكان منذ قبل الإسلام حتى العصر المملوكي. انظر: المديرس، المرجع السابق، ص ١١٢.

(٤٦) الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج٢، ص ٤١٣، ٤١٤.

(٤٧) الحموي، المصدر السابق، ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(٤٨) الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص ١٥، ١٦.

(٤٩) نواف، زين خلف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من ٦٤٨هـ إلى ٩٢٣هـ ودور المماليك في معالجتها، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر، ص ٢٨٧.

(٥٠) نفسه، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

(٥١) الفاسي، شفاء الغرام ، ص ٣٢٧.

(٥٢) ابن فهد، إتحاف الورى ، ج٣، ص ٧٠.

(٥٣) الفاسي، العقد الثمين ، ج٧، ص ٢٧.

(٥٤) ابن فهد، إتحاف الورى ، ج٣، ص ٧٦.

(٥٥) نفسه، ج٣، ص ٩٠.

(٥٦) الفاسي، شفاء الغرام ، ج٢، ص ٣٢٧.

(٥٧) الفاسي، العقد الثمين ، ج ٧، ص ٢٧.

(٥٨) الفاسي، العقد الثمين ، ج ٧، ص٢٨.

(٥٩) نواف، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٦٠) ابن إياس، بدائع الزهور ، ج ٢، ص ٥٧٨.

(٦١) عناقرة، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٦٢) نفسه، ص ٨٤.

(٦٣) الشريف عجلان: هو عجلان بن رميثة بن أبي نمي الحسيني أمير مكة، سافر إلى مصر عام (٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م)، فولاه الملك الصالح مكة دون أبيه، وكانت ولايته لمكة سبع مرات، فكان شريكًا لأخيه حميضة عشر سنين، وشريكًا لأخيه عطيفة خمس سنين، ومنفردًا خمس عشرة سنة، فكانت مدة ولايته ثلاثين سنة. انظر: عناقرة، نفس المرجع ، ص ٨٥، هامش ٢.

(٦٤) عناقرة، المرجع السابق، ص ٨٥، ٨٦.

(٦٥) نفسه، ص ٨٧.

(٦٦) المحلبدي، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

(٦٧) نفسه، ص ٩٣٧.

(٦٨) ابن إياس، بدائع الزهور ، جـ ٢، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٦٩) المحلبدي، المرجع السابق، ص ٩٤٨.

(٧٠) نواف، المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٧١) المحلبدي، المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إدريس، عبد الله، مجتمع المدينة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢. الإدريسي، أبو عبدالله محمد، (ت ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، (د.ت).

٣. الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٤. ابن إياس: محمد بن أحمد، (ت ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٤م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، طبعة بولاق ١٣١١هـ، نشره محمد مصطفى، القاهرة، دار البابي الحلبي، ١٩٦٣م.

٥. البرادعي، أحمد بن محمد، الدرر السنية في الأنساب الحسنية والحسينية، ط٢، بيروت، ١٣٩٤هـ.

٦. ابن بطوطة، أبو عبدالله محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي (ت ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧م)، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق طلال حرب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧. ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد، تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروفة برحلة ابن جبير، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٨. الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت (ت ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨م)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

٩. ابن حوقل، محمد بن علي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٠. ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله (ت ٣٣٠ هـ/٩٤١م)، المسالك والممالك، تحقيق محمد مخزوم، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١١. السخاوي، شمس الدين محمد (ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، مطبعة دار نشر الثقافية، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٢. السلمي، حورية عبدالإله سعيد، الأسر العلمية في المدينة المنورة وأثرها على الحياة في العصر الملوكي (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، رسالة ماجستير تاريخ إسلامي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٣. ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري، أخبار المدينة النبوية المعروف بتاريخ المدينة المنورة، تحقيق فهيم محمد شلتوت، ط٢، دار الأصفهاني للطباعة، جدة، ١٤٠٢هـ.

١٤. الصيرفي، علي بن داود الجوهري، نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، (د.ط) دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٥. عناقرة، محمد محمود خلف، الحياة التجارية والاقتصادية في الحجاز في عصر دولة المماليك (٦٤٨- ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧ م)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.

١٦. الفاسي، تقي الدين محمد (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م)، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تحقيق عمر عبدالسلام التدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧. ــــــــــــ، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٨. ابن فهد، عز الدين عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي (٨٥٠- ٩٢٢هـ/ ١٤٤٦- ١٥١٦م)، غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق/ فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩. ابن فهد، النجم عمر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد (٨١٢- ٨٨٥هـ/ ١٤١٠-١٤٨١م) ، إتحاف الورى بأخبار أم القرى، أجزاء ١، ٢، ٣، تحقيق فهيم شلتوت، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠. نواف، زين خلف، الأزمات الاقتصادية في الحجاز وأثرها على مستوى المعيشة للفترة من ٦٤٨هـ إلى ٩٢٣هـ ودور المماليك في معالجتها، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع عشر.